

الدرعي لـ «الأنباء»: قانون الجامعات الحكومية خطوة في الطريق الصحيح.. وبرامج ماجستير مشتركة بين الحقوق وكليات أجنبية قريباً

د.سامي الدريعي

أجرت الحوار: الأء خليفة

كشف العميد المساعد لشؤون الأبحاث والدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.سامي الدريعي عن مشاريع لطرح برامج ماجستير مشتركة بين الكلية وجامعات اجنبية عريقة. وتحدث الدريعي في حوار خاص لـ «الأنباء» عن كلية الحقوق بأقسامها الأربعة، مشيراً الى برامج الماجستير التي تقدمها الكلية والبرامج التي تسهم فيها بكلية الدراسات العليا. وطالب الدريعي بتعزيز ميزانية جامعة الكويت بكلياتها المختلفة لتمكين من تحقيق التطور المنشود. مشيراً الى أبرز مهام مكتب الاستشارات والتدريب بالكلية وأنشطته المستقبلية. كما تحدث عن وحدة المعلومات بالكلية ومشاريعها الطموحة. وأشاد خلال اللقاء بمستوى خريجي كلية الحقوق من خلال إسهادات جهات العمل المختلفة في الدولة سواء الحكومية او الخاصة بهم. واقترح الدريعي إنشاء مركز علمي تابع لمجلس الأمة يضم المتخصصين في القانون وتكون مهمته إعادة النظر في النصوص القائمة واقتراح ما ينبغي تعديله. والى تفاصيل الحوار:



د.سامي الدريعي يتحدث للزميلة الأء خليفة

جامعة أميركية تقدمت لنا بطلب لعمل برنامج ماجستير مشترك ونتمنى من المسؤولين تسهيل ذلك

نشر الوعي القانوني في الدولة أهم أهداف مكتب الاستشارات والتدريب في كلية الحقوق

لجنة المناهج في الأقسام العلمية مهمتها تطوير المناهج وتغيير بعض المفاهيم ضمن المنهج

سنقدم دورة خاصة في طرق إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عن طريق وحدة المعلومات بالكلية

نقترح إنشاء مركز علمي تابع لمجلس الأمة يضم المتخصصين في القانون مهمة إعادة النظر في النصوص وإجراء التعديلات اللازمة

على الجامعة أن تقدم مكافآت لأعضاء هيئة التدريس لتحفيزهم على كتابة الأبحاث

المعوقات المالية من أبرز الصعوبات التي تواجهنا ولدينا مشكلة بعد تخفيض ميزانية الدولة

يصبو إليه بالإمكانات المتوفرة لديه وفقاً لإمكانات الدولة. هل الكلية حريصة على مراجعة المناهج الدراسية بشكل دوري وتقييمها؟ هذه مهمة الأقسام العلمية بالكلية ولدينا لجنة في كل قسم تسمى لجنة المناهج مهمتها تطوير المناهج وتغيير بعض المفاهيم ضمن المنهج واستيعاب بعض المواضيع القديمة واستحداث المواضيع التي استحدثت مؤخراً نتيجة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ونتيجة التطور التكنولوجي، ومناهجنا تتميز بالتطور المقبول مقارنة بالبرامج التي تقدم على مستوى الوطن العربي.

وأنت أحد أبناء جامعة الكويت وأستاذ بكلية الحقوق وتعتبرون من اهل الاختصاص هل ترى أنه آن الأوان لإقرار قانون الجامعات الحكومية الجديد؟ سمعنا أن قانون الجامعات الحكومية سيرعرض خلال دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة بحيث يشمل جميع الجامعات الحكومية في الكويت وسيكون خطوة في الطريق الصحيح، وإقرار قانون خاص بالجامعة سيمنحها من الاستقلالية والتحرك نظراً لان البيروقراطية تقتل كل شيء، ولا شك ان العمل الجماعي لابد ان ينظر اليه من زاويتين: الاولى القانون الاداري والاخرى العمل الأكاديمي وهذه الخصوصية ينبغي ان تعالج في القانون بشكل مغاير عن المرافق العامة الأخرى، فلا يمكن لجامعة ان تطبق القواعد التي تخضع لها الوزارات الأخرى، لان ذلك سيرقل أداء الجامعة.

في ختام الحوار نود الكشف عن أبرز ملامح الخطة الاستراتيجية لكلية الحقوق خلال الفترة المقبلة؟ من اهم الأمور التي نعمل عليها حالياً هو عمل برامج ماجستير مشتركة بين كلية الحقوق وبعض الكليات الاجنبية ذات الصيت المحترم علمياً، ولدينا عرض حالياً زارنا مؤخراً وقد من فرنسا تناولنا معه كيفية الاستفادة من الخبرات وإنشاء برنامج خاص للماجستير بين كلية الحقوق والكليات الأجنبية الأخرى وسنكون هناك نقلة نوعية في الاستفادة من الخبرات الأجنبية.

نقل الطالب من الحصول على المعلومة الرقمية الى الحصول على المعلومة الإلكترونية، وحدثنا سنقوم بطرح دورة خاصة بطرق اعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، وسننتمتع فيها بشكل اساسي على وحدة المعلومات من خلال الاستفادة من خبراتهم فيما يتعلق بتوجيه الطلبة في انشاء البحث في الشبكة العنكبوتية.

ما تقييمك لمستوى خريجي كلية الحقوق بجامعة الكويت وهل انتم بعمادة الكلية حريصون على الالتقاء والتواصل مع الخريجين؟ بفضل الله أستطيع ان اقول ان مستوى خريجي جامعة الكويت يعد من الأفضل على مستوى المتقدمين للوظائف في شتى المجالات، ونحن نسلم وتصلنا معلومات من الجهات الحكومية المختلفة عن تمييز خريجي كلية الحقوق عن غيرهم ممن يدرسون خارجها وهذا مؤشر جيد، ولكن نتمنى ان تقوم الجامعة بالاتفاق مع جهة مطابقة تقوم بتقييم ابناءنا الطلبة حتى نتعرف على مستوى المعلومات التي يتحصل عليها الطالب خلال السنوات الدراسية الأربع، فلا نستطيع ان نقول ان ابناءنا هم دائماً الأفضل ولكن يجب ان تكون هناك جهة محايدة هي التي تقوم بتقييم خريجي كلية الحقوق لان تلك الجهة ستبين الإيجابيات والسلبيات بما يساعدنا على تلافى السلبيات وتعزيز الإيجابيات ما يزيد من كفاءة خريجينا في المستقبل.

لا يخلو عمل اداري من معوقات وصعوبات فما أبرز تلك الصعوبات التي تواجهكم في الكلية وتودون إيصالها الى مدير الجامعة د.حسين الانصاري؟

● المعوقات المالية من أبرز الصعوبات التي تواجهنا ولدينا مشكلة بعدما تم خفض ميزانية الدولة إثر انخفاض اسعار النفط فأصبح من الطبيعي ان يكون هناك خفض للميزانية لتعويض العجز الناتج عن انخفاض اسعار البترول، وهذا لا يعطينا من مسؤلياتنا. وعلينا ان نقوم بأقصى طاقة ونستفيد من كل الامكانيات المالية المتوافرة لدينا في تقديم الأفضل لأن الاداري الناجح لا ينبغي عليه التعلل بالمعوقات الادارية والمادية، فهو يستطيع تحقيق ما

الماضية أعدبنا حوالي 45 دورة وهو عدد كبير نسبياً مقارنة بالسنوات الماضية وهو عمل يحسب للعاملين في المكتب من رؤساء اقسام وموظفين، كما لا ننسى دور اعضاء هيئة التدريس الذين يقدمون تلك الدورات التدريبية التي تكون متخصصة في مجالات محددة عادة ما تطلب منا من جهات حكومية وغير حكومية وقد تكون مخصصة لأطباء او مهندسين او غيرهم، ونحن حالياً بدأنا في خطة جديدة نأمل ان تجسد صداها لدى المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم وزارة التربية كوننا قمنا بمخاطبة الجهات المعنية في وزارة التربية لاعداد دورات خاصة بتوضيح مسؤوليات المعلم، وهي من المسائل المهمة التي تحتاجها وزارة التربية حيث نأمل من وزارة التربية التعجيل بطرح مثل تلك الدورات لاسيما ان لدينا اناسا متخصصين في موضوع مسؤوليات المعلمين، وايضا قمنا بإعداد دورات متخصصة لوزارة الصحة فيما يتعلق بالإخطاء الطبية ومساعدة الطبيب مديناً وجنائياً، وكذلك اعداد دورات تدريبية خاصة بوزارة الخارجية لتبسيط الضوء على حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية وكل ما يتعلق بالنشاط الخاص بوزارة الخارجية، ودورات تدريبية لجهات خاصة عدة، كما لدينا مشروع نأمل تنفيذها العام الحالي خاص بطرح بعض الدورات الخاصة لزملائنا في ادارة الفتوى والتشريع، وحالياً قديماً المشروع مدير ادارة الفتوى والتشريع ونأمل ان تتم الموافقة عليه وهو عبارة عن برنامج يهدف الى زيادة كفاءة الجهاز من خلال تقسيم الجهاز الى شرائح معينة ومن ثم اعطاء كل شريحة من تلك الشرائح الدورات اللازمة لزيادة ادائه القانوني.

انت كذلك رئيس لوحدة المعلومات في الكلية فما أبرز مهام تلك الوحدة وأنشطتها؟ وحدة المعلومات هي وحدة حديثة نسبياً تعنى بالجانب ما يتعلق بالمعلومات الإلكترونية والأشتركات في المجالات الإلكترونية العالمية سواء كانت باللغة الإنجليزية او الفرنسية، وتقوم الوحدة أيضاً بمساعدة ابناءنا الطلبة في البحث عن طريق الكمبيوتر، كما يقوم العاملون بوحدة المعلومات بإعطاء دروس ومساعدة اعضاء هيئة التدريس في

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

انتم ترأسون مكتب الاستشارات والتدريب في الكلية فما أبرز أنشطة واهداف الوحدة؟ من اهم أهداف مكتب الاستشارات والتدريب في كلية الحقوق نشر الوعي القانوني في الدولة سواء في المؤسسات العامة او الخاصة، والمكتب حالياً يقوم بنشاط مستمر، وفي السنة المالية

الجامعة لا يكون لها اثر الا في الترقية التي لا تغير من وضع الدكتور في جامعة الكويت بشكل كبير من الناحية المالية، وبالتالي فإن هناك الكثير من الاساتذة لا تكون لديهم الرغبة في كتابة الأبحاث لان مردودها المالي قليل في حين انه لو انتدب لأي جهة أخرى سيحصل على عائد مالي اكبر، وهنا تكمن الإشكالية في اجراء الأبحاث بجامعة الكويت.

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

بصفتك قائماً بأعمال رئيس قسم القانون الدولي نود اعطاءنا نبذة عن القسم؟ قسم القانون الدولي ليس قسماً منفصلاً في الكلية وإنما جميع الطلبة عليهم ان يدرسوا المواد التي يطرحها هذا القسم وهو من الأقسام المهمة في الكويت لاسيما انه يعكس ما يدور حول العالم وهو نافذة الكويت على العالم حيث يقوم بتدريس المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه كلما قدم لابنائنا الطلبة قواعد متعلقة بحقوق الإنسان واحترام الغير واحترام القواعد المنظمة للسلوك الانساني كانت صورة الكويت الخارجية مشرقة بشكل اكبر وبالتالي فهذه المهمة خطيرة واعتقد ان الزملاء في قسم القانون الدولي على كفاءة تامة في القيام بذلك المهمة على اكمل وجه.

في البداية نود إعطاءنا نبذة عن كلية الحقوق؟ كلية الحقوق تعتبر من الكليات العريقة في جامعة الكويت وقد تأسست عام 1966 وتخرجت الدفعة الأولى في العام 1970، وهي تعتبر من المؤسسات الرائدة في الكويت التي قدمت العديد من الخبرات في مجال القانون، ولدينا 4 أقسام علمية بالكلية، وهي: قسم القانون الخاص، القانون الجنائي، والقانون الدولي، وقد انتهجتنا النهج المصري في القانون نظراً لان اساتذتنا الأوائل هم من المصريين الذين بنوا الكلية واعطوا الصيت الذي تتمتع به حتى يومنا هذا.

تقدم الكلية برنامجين في الماجستير، احدهما في القانون الخاص، والأخر في القانون العام، فهل هناك ضمن الخطة استحداث برامج ماجستير جديدة بخلاف البرنامجين الموجودين حالياً؟ بالإضافة الى البرنامجين الموجودين الحاليين نقوم بالإسهام في ماجستير البيئة، ولدينا بعض الاساتذة من الكلية يسهمون في تدريس ماجستير في البيئة الذي تقدمه كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت، كما ان هناك مشاريع لطرح بعض البرامج الخاصة بالماجستير مثل البرنامج المتخصص في القانون الدولي والبرامج المتخصصة في القانون الجنائي ولكن الإشكالية التي تعوق الكلية هي محدودية الميزانية، وايضا نعاني من قلة الاساتذة المتميزين للذين نحتاج اليهم في تدريس برامج الدراسات العليا التي تتطلب وجود افضل الاساتذة في الأقسام العلمية للقيام بتلك المهمة الشاقة التي تحتاج الى دكتراة يتمتعون بخبرات عالية وقاعدة بحثية عميقة يستطيعون من خلالها تحقيق الطلبة على إعداد الأبحاث بشكل جيد وفهم النقاشات القانونية المعقدة وايضا التحصيل العلمي وزرع القواعد البحثية اللازمة لإعداد الماجستير او الدكتوراه.

هل معنى ذلك ان هناك حاجة لتعزيز ميزانية كليات جامعة الكويت لتنفيذ تلك المشاريع الطموحة في برامج الدراسات العليا؟ نعم، بالتأكيد فإنه لا يمكن للكلية ان تتطور من نفسها دون ان تكون لديها ميزانية، خاصة ان تقدمت لنا بطلب اميركية قد تقدمت لنا بطلب لعمل برنامج ماجستير مشترك، وهي مفخرة لكلية الحقوق، ولكننا نتخوف ان يكون الروتين عائقاً ويقتل هذا الطموح، ونتمنى اذا وضعنا الخطوط العريضة لقيام البرنامج المشترك مع تلك الجامعة الاميركية ان تسهل الجامعة ذلك ممثلة بالإدارة الجامعية وايضا الجهات الحكومية ذات الصلة وعلى وجه الخصوص وزارة المالية وتوفر لنا ما نحتاجه

هل معنى ذلك ان هناك حاجة لتعزيز ميزانية كليات جامعة الكويت لتنفيذ تلك المشاريع الطموحة في برامج الدراسات العليا؟ نعم، بالتأكيد فإنه لا يمكن للكلية ان تتطور من نفسها دون ان تكون لديها ميزانية، خاصة ان تقدمت لنا بطلب اميركية قد تقدمت لنا بطلب لعمل برنامج ماجستير مشترك، وهي مفخرة لكلية الحقوق، ولكننا نتخوف ان يكون الروتين عائقاً ويقتل هذا الطموح، ونتمنى اذا وضعنا الخطوط العريضة لقيام البرنامج المشترك مع تلك الجامعة الاميركية ان تسهل الجامعة ذلك ممثلة بالإدارة الجامعية وايضا الجهات الحكومية ذات الصلة وعلى وجه الخصوص وزارة المالية وتوفر لنا ما نحتاجه

هل معنى ذلك ان هناك حاجة لتعزيز ميزانية كليات جامعة الكويت لتنفيذ تلك المشاريع الطموحة في برامج الدراسات العليا؟ نعم، بالتأكيد فإنه لا يمكن للكلية ان تتطور من نفسها دون ان تكون لديها ميزانية، خاصة ان تقدمت لنا بطلب اميركية قد تقدمت لنا بطلب لعمل برنامج ماجستير مشترك، وهي مفخرة لكلية الحقوق، ولكننا نتخوف ان يكون الروتين عائقاً ويقتل هذا الطموح، ونتمنى اذا وضعنا الخطوط العريضة لقيام البرنامج المشترك مع تلك الجامعة الاميركية ان تسهل الجامعة ذلك ممثلة بالإدارة الجامعية وايضا الجهات الحكومية ذات الصلة وعلى وجه الخصوص وزارة المالية وتوفر لنا ما نحتاجه

«منع الاختلاط» به العديد من العيوب ويحصل الجامعة أحمالاً ثقيلة

أكد د.سامي الدريعي ان قانون منع الاختلاط به العديد من العيوب ويحمل الجامعة احمالاً ثقيلة لا تستوعبها موضحاً انه في حال الفصل بين الجنسين أصبحت هناك ضرورة لطرح مواد مضاعفة عن المواد التي ستطرحها الكلية لو كان هناك دمج، كما ان تطبيق القانون يحمل الدولة اموالاً طائلة من إنشاء مبان منفصلة وتوفير اعضاء هيئة تدريس بشكل مضاعف. مشدداً على ان قاعة العلم بها احترام وقديسة ولا يوجد فيها مساس بثوابتنا ومبادئنا، كما ان الاختلاط موجود في الأماكن العامة بالإضافة الى ان خريجي جامعة الكويت سيعملون في وظائف مختلطة تضم رجالاً ونساء، وبالتالي فإن الإصرار على تطبيق القانون من دون تقديم آراء مفصلة مكلف للدولة.

حلفة وصل مع البرلمان

تمنى د.الدريعي ان تكون هناك حلقة وصل بين البرلمان وكلية الحقوق نظراً لان البرلمان هو المدبر الرئيسي لصياغة القوانين، وكلية الحقوق هي الجهة المعنية بفهم وإدارة ومناقشة القوانين، ونقترح على رئيس البرلمان ان يقوم بإنشاء مركز علمي تابع للبرلمان لا علاقة له بالسياسة تكون مهمته إعادة النظر في النصوص القائمة واقتراح ما ينبغي تعديله، ويكون هذا الامر عبارة عن دراسات تقدم الى البرلمان، الذي قد يلتفت اليها ويأخذ بها او لا يأخذ بها ولكن تبقى تلك الدراسات علمية صادرة من اساتذة متخصصين، موضحاً ان كلية الحقوق تضم كوكبة متخصصة في مدارس متنوعة من القوانين وهناك خريجون من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأميركا وبريطانيا. وقد آن الأوان للاستفادة من تلك الخبرات ويبقى هذا العلم ذخراً للكويت.

شكر وتقدير

توجه د.سامي الدريعي برسالة شكر الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى ومدير جامعة الكويت د.حسين الانصاري على الدعم الذي يقدمانه وفق الامكانيات المتاحة وتطلعهما لمزيد من التقدم لكلية الحقوق.